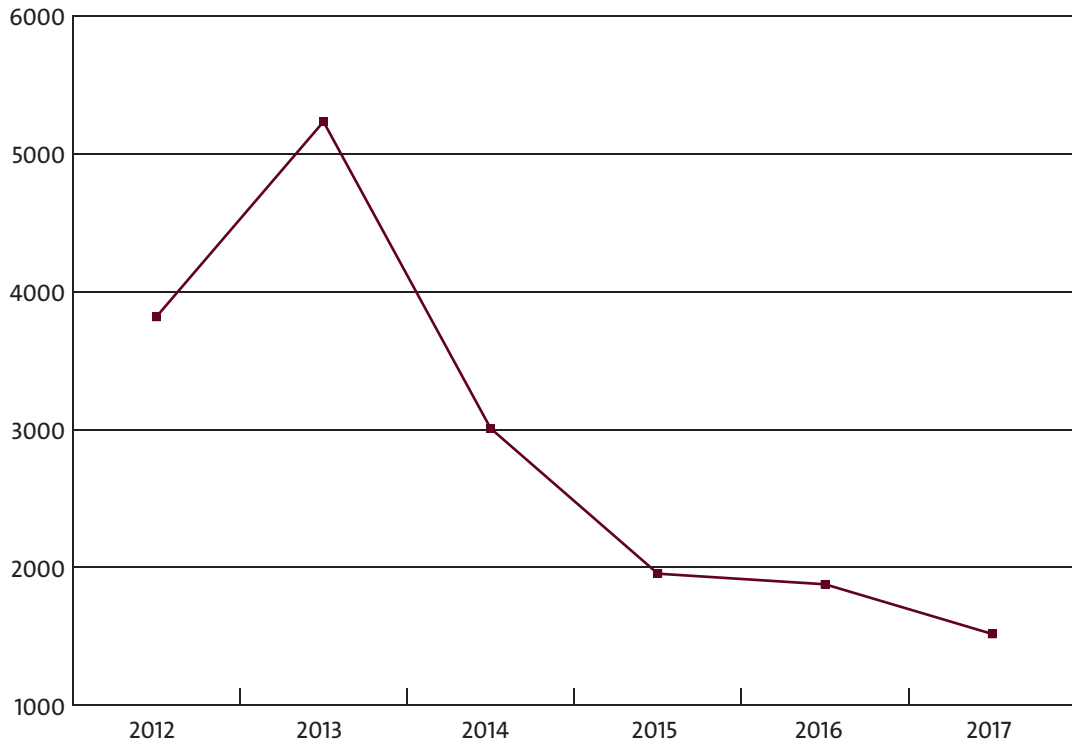


ورقة حقائق:

الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية في 2017



في عام 2017، بلغ العدد الإجمالي للاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية 1518 ألفًا وخمسمائة وثمانية عشر احتجاجًا. وتصدرت الاحتجاجات الاجتماعية القائمة بإجمالي 976 تسعمائة وستة وسبعين احتجاجًا، أي حوالي 64% من إجمالي الاحتجاجات. بينما جاءت الاحتجاجات العمالية في المرتبة الثانية بإجمالي 450 أربعمائة وخمسين احتجاجًا على مدار العام، بنسبة 30% من إجمالي الاحتجاجات. وجاءت الاحتجاجات الاقتصادية في المرتبة الأخيرة بعدد 92 اثنين وتسعين احتجاجًا في 2017، بنسبة 6% فقط من العدد الإجمالي. جاءت فئة الأهالي في المرتبة الأولى باعتبارها أكثر الفئات احتجاجًا، حيث تعلق مطالبهم بالخدمات، من صحة وسكن وتعليم وخدمات المياه والطرق والصرف الصحي، وصولاً إلى التظاهر اعتراضًا على غلاء الأسعار، ولاسيما ارتفاع أسعار الغذاء وغلاء المعيشة. وفي المرتبة الثانية للفئات الأكثر احتجاجًا، جاءت فئة العمال بعدد 251 مائتين وواحد وخمسين احتجاجًا، أي بنسبة 16.5% من العدد الإجمالي للاحتجاجات. وجاء الطلاب في المرتبة الثالثة بنسبة 7% من الاحتجاجات، بإجمالي 100 مائة احتجاج. وتوزعت تلك الاحتجاجات على كافة الأقاليم، فيما جاءت محافظتا القاهرة والجيزة في الصدارة، بإجمالي 243 مائتين وثلاثة وأربعين احتجاجًا و 158 مائة وثمانية وخمسين احتجاجًا على الترتيب. أما بالنسبة لأسباب الاحتجاجات ومطالبها، فقد تصدرت المطالبة بالوصول للبنية التحتية والخدمات، وخاصة المياه والصرف الصحي والطاقة والطرق، فقد احتلت مجموعة المطالب تلك النصيب الأكبر من احتجاجات عام 2017 بنحو 434 أربعمائة وأربعة وثلاثين احتجاجًا، أي ما يزيد عن 28% من إجمالي الاحتجاجات. بينما تلتها مطالب العمال المختلفة، والتي تعلق بالتعويضات المالية والأجور والحوافز والأجازات والحق في التنظيم، ممثلة حوالي ربع الاحتجاجات في عام 2017، بنسبة 24% بنحو 365 ثلاثمائة وخمسة وستين احتجاجًا.

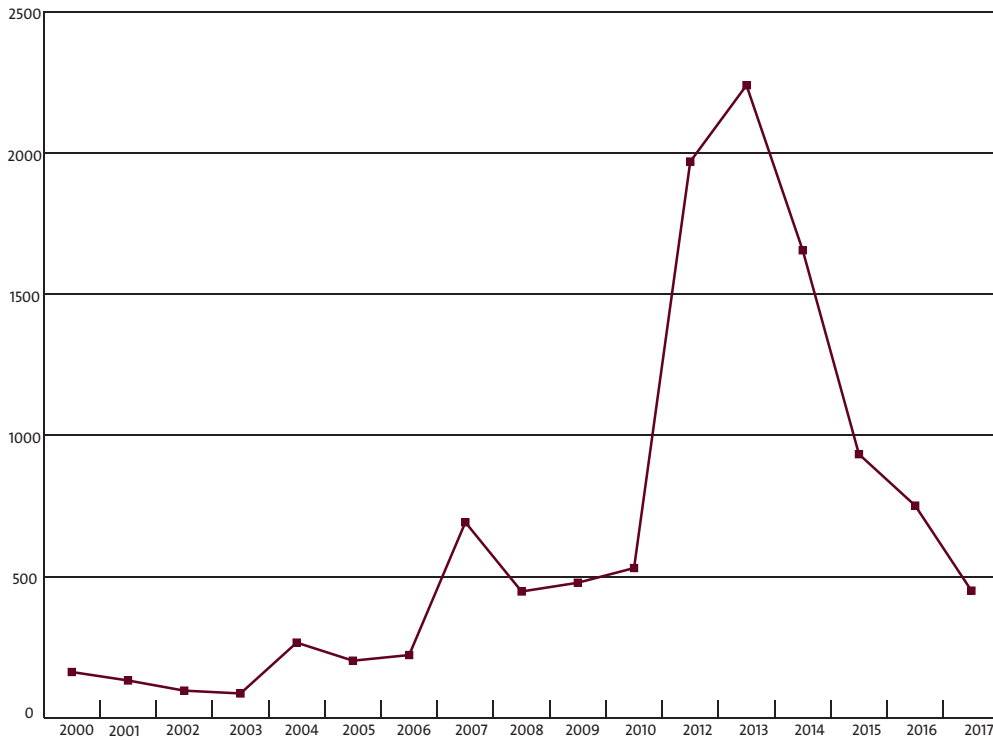


الاحتجاجات منذ 2012:

تفاوتت معدلات الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية منذ عام 2012، وهو العام التالي للثورة والذي شهد عددًا غير مسبوق من الاحتجاجات الشعبية والجماعية التي عكست مطالب المواطنين بعد ثورة يناير، تعبيرًا عن آمالهم ورغباتهم. وبالرغم من كثافة الاحتجاجات السياسية في عام 2012، إلا أن «المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» قد صَبَّ جُلُّ تركيزه على الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية والعمالية منذ ذلك العام؛ لتسليط الضوء على فعل الاحتجاج كحق مشروع لكافة المواطنين، لا يقتصر على المجموعات والأحزاب السياسية فحسب. ولعل استمرار الاحتجاجات بالرغم من ضيق الفضاء العام وتقييد الحريات السياسية في مصر خير دليل على أهمية تسليط الضوء على الاحتجاجات اليومية للمواطنين، المطالبة بحياة كريمة، وتوفير الخدمات، وفرص العمل وكسب الرزق، والتي عكست تلك الاحتجاجات- في الأعوام السابقة آثار السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية التي تسببت في رفع أسعار الغذاء والخدمات، وخفض بعض بنود الدعم الهامة للمواطنين، وتحرير سعر الصرف الذي أودى بنصف ادخارات المواطنين وقلل من القيمة الحقيقية لأجورهم، وفرض ضرائب الاستهلاك (القيمة المضافة) التي رفعت الأسعار، وفرض القيود على العمل النقابي، وممارسة الحقوق العمالية والتنظيمية وعلى رأسها الحق في الاضراب، وغيرها من السياسات الرجعية التي خذلت المواطنين وقضت على آمالهم في الحصول على عدالة اجتماعية وحياة كريمة.

وبالرغم من الانخفاض المستمر في إجمالي أعداد الاحتجاجات منذ عام 2013، إذ بلغت الاحتجاجات ذروتها في ذلك العام الذي بلغت فيه المرحلة الانتقالية ذروتها أيضًا، حيث تغير نظام الحكم من عهد الإخوان المسلمين في النصف الأول للعام، لعهد عدلي منصور تحت إشراف المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إلا أن الاحتجاجات لازالت مستمرة حتى يومنا هذا.

وعلى الرغم من القيود المتزايدة على الحق في التنظيم، لم تتوقف جموع المواطنين والعمال والطلاب والمهنيين والمزارعين وسكان القرى والأحياء عن التعبير عن أنفسهم، ومطالبة الحكومة بعدالة اجتماعية وحياة أفضل. وانخفض العدد الإجمالي للاحتجاجات على مستوى الجمهورية في عام 2014، ليصل إلى 3008 ثلاثة آلاف وثمانية احتجاجًا، مقارنة بالأعوام السابقة، التي بلغت الاحتجاجات فيها: 3817 ثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة عشر احتجاجًا في عام 2012، و 5232 خمسة آلاف ومائتين واثنين وثلاثين احتجاجًا في عام 2013، ثم استمر العدد الإجمالي للاحتجاجات في الانخفاض، ففي عام 2015 بلغ 1955 ألفًا وتسعمائة وخمسة وخمسين احتجاجًا، وفي عام 2016 بلغ 1878 ألفًا وثمانمائة وثمانية وسبعين احتجاجًا، وأخيرًا في عام 2017 بلغ 1518 ألفًا وخمسمائة وثمانية عشر احتجاجًا.



الاحتجاجات العمالية منذ 2000:

وبالرغم من الانخفاض المستمر في العدد الإجمالي للاحتجاجات، إلا أن الاحتجاجات العمالية التي تتوفر إحصاءات حولها منذ عام 2000 تروي قصة أكثر تفاؤلاً، توضح معها دور الثورة في تزايد المطالبات العمالية. فبالرغم من انخفاض عدد الاحتجاجات العمالية في 2017، إذ وصلت 450 أربعمئة وخمسين احتجاجاً، ممثلة 30% فقط من إجمالي الاحتجاجات في هذا العام، إلا أن الاحتجاجات العمالية بعد الثورة قد تضاغت عن مثيلاتها قبل الثورة، ويمكننا أن نرى التطور جلياً خاصة منذ عام 2007 والذي شهد إضراب عمال غزل المحلة في سبتمبر 2007¹، وشهد هذا العام إجمالي 692 ستمائة واثنين وتسعين احتجاجاً عمالياً، ليرتفع ذلك الرقم ويصل إلى 1969 ألف وتسعمائة وتسعة وستين احتجاجاً في 2012، و 2239 ألفين ومائتين وتسعة وثلاثين احتجاجاً عمالياً في 2013، منخفضاً بعد ذلك إلى 1655 ألف وستمئة وخمسة وخمسين احتجاجاً عمالياً في 2014، وإلى 933 تسعمائة وثلاثة وثلاثين احتجاجاً في 2015، وإلى 751 سبعمائة وواحد وخمسين احتجاجاً في 2016.

1 <http://carnegie-mec.org/201228/06//ar-pub-48864>

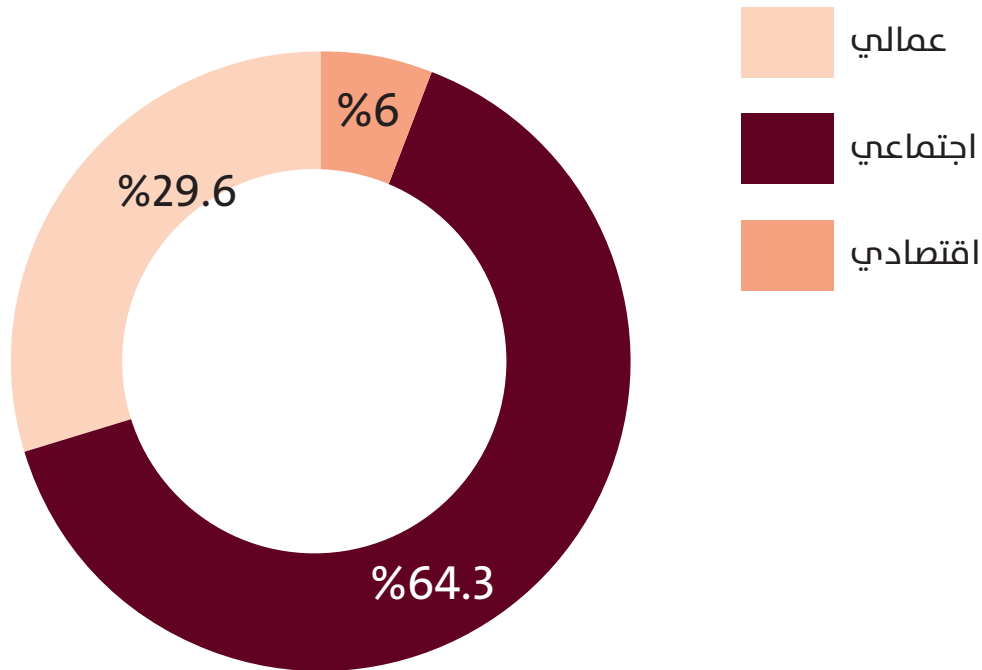
مؤشرات عامة للاحتجاجات في 2017:

يعتبر الاحتجاج هو الوسيلة المباشرة للتعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق في كافة أنحاء العالم، وتختلف أنواع الاحتجاجات من حيث درجات التصاعد والمواجهة، بين تقديم الشكاوى وتنظيم الوقفات الصامتة، والاشتراك في المسيرات، والإضراب عن العمل وغلق الطرق، وكلها في النهاية وسائل للفت انتباه المسؤولين لاحتياجات مجموعات من المواطنين المدافعين عن أرزاقهم وعملهم ومسكنهم ومأكلهم ومشربهم، وغيرها من الاحتياجات الأساسية لأي مواطن.

وبالرغم من تزايد القيود على ممارسة وسائل الاحتجاج المختلفة، وزيادة التعسف ضد النقابيين² وتجريم كافة المسيرات والتظاهرات ووسائل التعبير عن الرأي منذ التصديق على قانون التظاهر رقم 107 لسنة 2013 (<http://ecesar.org/?p=768847>)، إلا أن المواطنين لم يتوقفوا عن المطالبة بحقوقهم.

الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية والعمالية

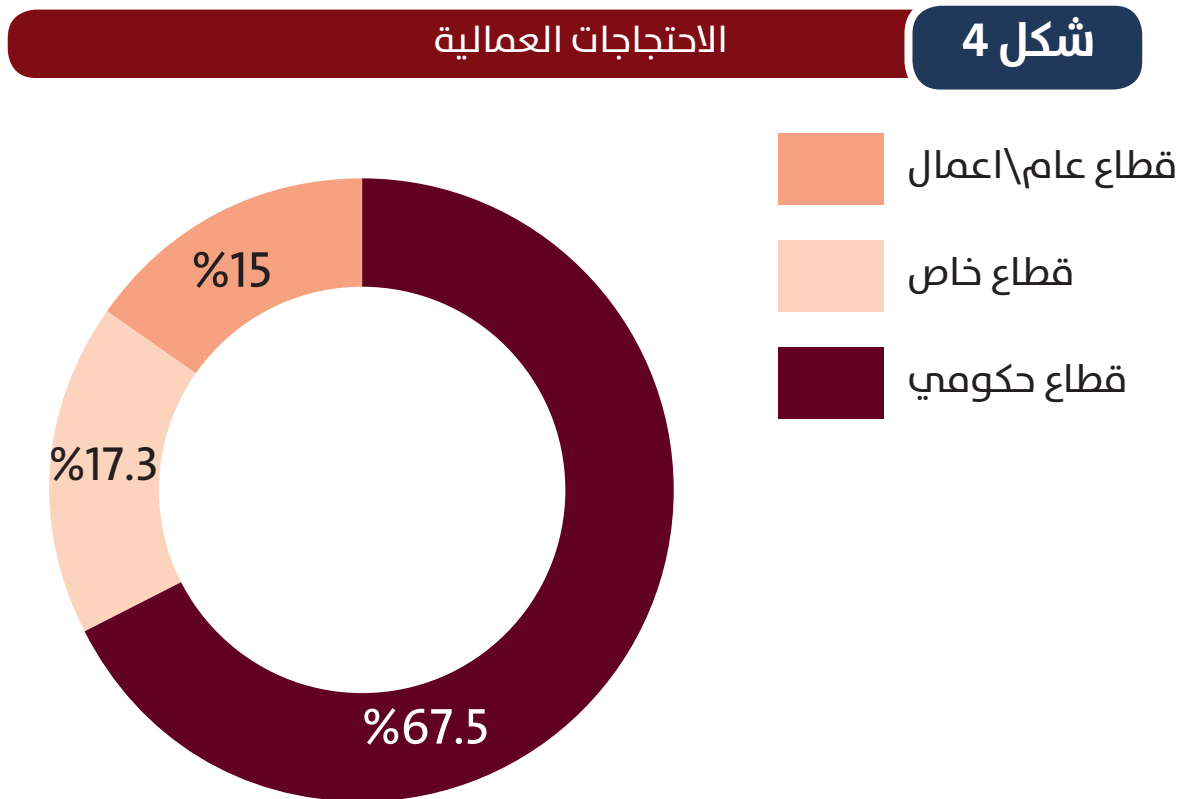
شكل 3



2 <http://www.ctuws.com/content/%D981%D98%A-%D8%A7%D984%D986%D981%D982-%D8%A7%D984%D980%D985%D8%B9%D8AA%D985-%D8AA%D982%D8%B1%D98%A%D8%B1-%D8AD%D988%D984-%D8A7%D986%D8AA%D987%D8%A7%D983%D8%A7%D8AA-%D8%A7%D984%D8AD%D8B1%D98%A%D8%A7%D8AA-%D8%A7%D984%D986%D982%D8%A7%D8A8%D98%A%D8%A9-%D985%D986-%D98A%D986%D8A7%D98A%D8B1-%D8AD%D8AA%D989-%D98A%D988%D986%D98A%D92017-88%E28%80%E>

تعريف: الاحتجاجات العمالية:

وعلى الرغم من تنوع أسباب «الاحتجاجات العمالية»، إلا أنها في معظم تدور حول تأخر صرف الرواتب أو الحوافز، أو المطالبة بزيادات في الأجور لمواكبة ارتفاع الأسعار، بصرف النظر عن نوع القطاع المحتج «خاص، حكومي، قطاع عام، وقطاع أعمال عام»، لكن هناك أسباب أخرى مثل: المطالبة بالتثبيت بعد سنوات طويلة من العمل بعقود مؤقتة أو كعمالة يومية تتراوح في بعض المواقع بين تسعة أعوام إلى سبعة عشر عامًا، كما كثرت احتجاجات العاملين بالقطاع الحكومي للمطالبة بإصدار قانون العلاوة الاجتماعية، الـ 10% المقررة لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية. وبشكل عام، سيطر القطاع الحكومي على النسبة الأكبر من الاحتجاجات العمالية بنسبة 68% من إجمالي الاحتجاجات العمالية، يليه القطاع الخاص بنسبة 17% ثم القطاعين (العام، والأعمال العام) بنسبة 15%.



تعريف: الاحتجاجات الاقتصادية:

«الاحتجاجات الاقتصادية» هي الاحتجاجات المرتبطة بالعمل وظروف العمل لغير العاملين في المنشآت الرسمية، أو غير العاملين لدى الغير، كسائقي التاكسي الخاص، أو الباعة الجائلين أو المزارعين البسطاء أو حتى الخريجين والعاطلين عن العمل المطالبين بإيجاد فرص العمل. وترتبط الاحتجاجات الاقتصادية في معظمها بسياسات الحكومة وأثارها على المصالح الاقتصادية للفئات المختلفة من أصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيين والمهنيين. وشهد العامان (2016، 2017) صدور حزمة من السياسات الاقتصادية التي ساهمت في فرض ضغوط على المواطنين والعاملين، حيث اشتملت على إجراءات ذات أثر تضخمي، مثل: التوسع في فرض ضرائب الاستهلاك عبر قانون «ضريبة القيمة المضافة»، والذي أثار حفيظة المحامين مثلاً، وتحرير سعر الصرف ورفع أسعار بنود الطاقة والوقود، مما أثار غضب السائقين والمزارعين، على سبيل المثال.

إذن فالاحتجاجات الاقتصادية تخص قطاعات بأكلمها تتضرر في مصالحها الاقتصادية ومصادر رزقها من قرارات الحكومة، وتتوزع على محافظات بالدلتا والصعيد وعلى سواحل البحر المتوسط، مثل: احتجاجات الصيادين على منعهم من السروح بدمياط، واحتجاجات السائقين بسبب نقل المواقف أو رفع قيمة «الكارتة» بمختلف المحافظات، أو احتجاج فلاحو مركز بدر على قرار محافظة البحيرة بتحويل أراضي زراعية بالمحافظة إلى مقالع للزلط والرمل، أو احتجاج أهالي ومزارعي أخميم بسوهاج على تجريف خمسمائة فدان وتحويلهم لصالح جهاز مدينة أخميم الجديدة على حساب الإضرار بالمزروعات، أو احتجاج سائقو التاكسي الأبيض على السماح لشركتي أوبر وكريم بالعمل. جميعها احتجاجات تمثل مصالح جماعية اقتصادية، وتتعلق بكسب الرزق، والعمل خارج الإطار العمالي، الذي يتمثل في: وجود عامل وصاحب عمل.

كما تتضمن احتجاجات المهنيين ما بين المطالبة بمد فترة التقديم للتكليف «أطباء دفعة مارس 2017»، أو المطالبة بتنفيذ حكم المحكمة بإلغاء شروط القيد الجديدة بنقابة المحامين، والتي تغلق الباب أمام العديد من المحامين لتجديد بطاقتهم لعضوية النقابة وممارسة المهنة.

تعريف: الاحتجاجات الاجتماعية:

تعكس «الاحتجاجات الاجتماعية» حالة التردّي العام في الخدمات المقدمة للمواطنين، فتتوزع على قطاعات الصحة والتعليم والمرافق والإسكان والأمن. يتصدرها بالطبع الاحتجاج على تردّي المرافق مشتبكة مع أوضاع التلوث «انقطاع مياه الشرب، تلوث مياه الترّع، إلقاء مخلفات المصانع بالنيل، انسداد الترّع بسبب أكوام القمامة»، وهي احتجاجات غالباً ما تقع خارج القاهرة، كاحتجاجات المزارعين

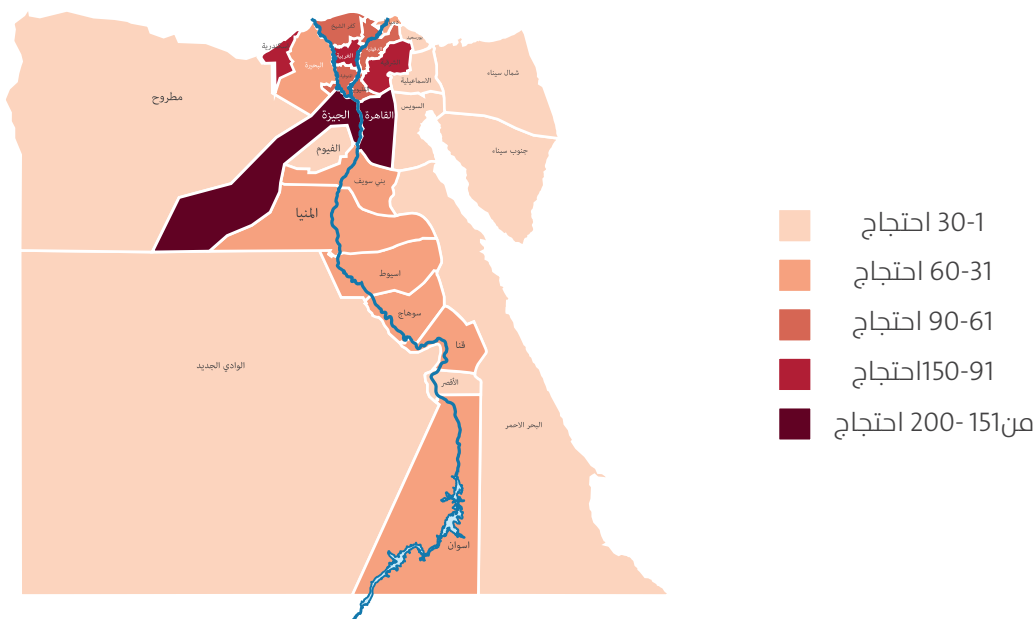
على حالات نفوق جماعية لمواشيهم أو انتشار مرض معين بينها مثل الحمى القلاعية، أو احتجاج الصيادين على قواعد ومواعيد الصيد، وجميعها احتجاجات لا يربط بينها رابط زمني أو جغرافي، لكنها تأتي دون تنظيم مسبق من المواطنين.

التوزيع الجغرافي:

توزعت الاحتجاجات على كافة المحافظات، وجاءت كل من (القاهرة والجيزة) في الصدارة، بإجمالي 243 مائتين وثلاثة وأربعين احتجاجًا و 158 مائة وثمانية وخمسين احتجاجًا على التوالي، ثم تبعتهما محافظات الشرقية (102) والإسكندرية (95) والغربية (91)، فيما بلغ إجمالي الاحتجاجات في محافظات شمال، ووسط وجنوب الصعيد 308 ثلاثمائة وثمانية احتجاجات، ممثلين 20% من الاحتجاجات على مستوى الجمهورية في عام 2017.

الاحتجاجات في المحافظات

شكل 5

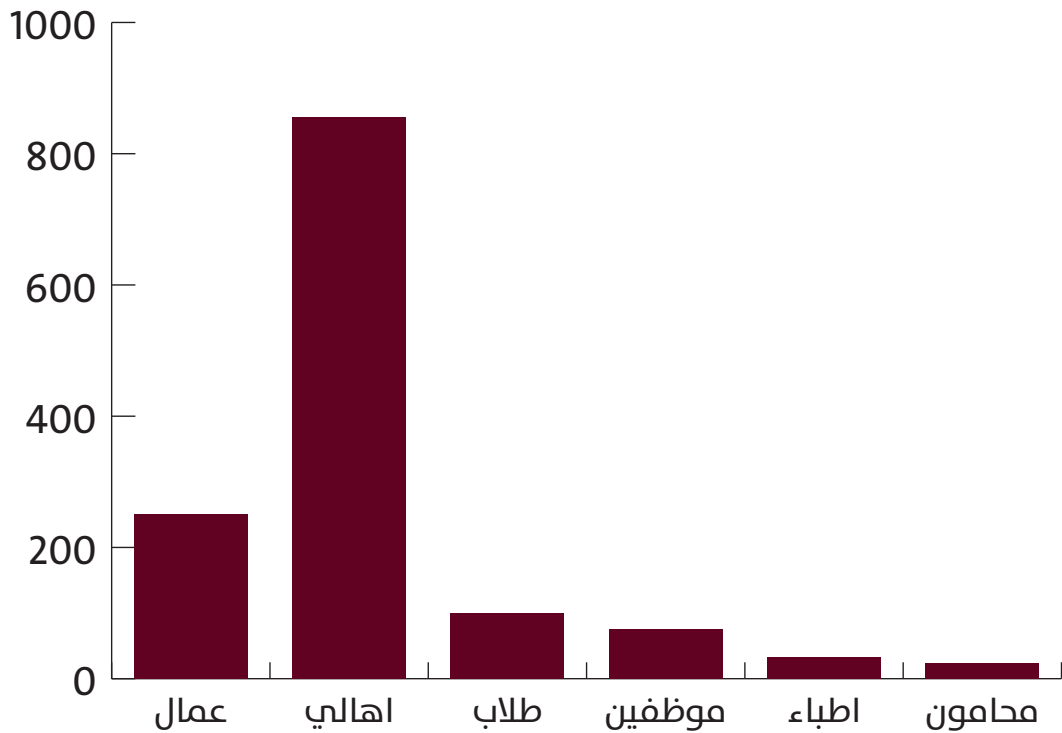


الفئات المحتجة:

أما الفئات المحتجة، فقد تنوعت في عام 2017، بين الأهالي والعمال والمزارعين والطلاب والمهنيين والحشود المنظمة والمزارعين والباعة الجائلين وأصحاب المحلات وغيرهم من الفئات. واحتل الأهالي الفئة الأولى الأكثر احتجاجًا في 2017 بإجمالي 855 ثمانمائة وخمسة وخمسين احتجاجًا، أي حوالي 56% من إجمالي الاحتجاجات. فيما جاء العمال في المرتبة الثانية بنحو 251 مائتين وواحد وخمسين احتجاجًا، أي بنسبة 16.5% من الاحتجاجات. وجاء الطلاب في المرتبة الثالثة بنسبة 7% من الاحتجاجات بنحو 100 مائة احتجاج. كما سجلت فئات المهنيين نسبًا مرتفعة من الاحتجاجات، ومن ضمنها الأطباء (33 ثلاثة وثلاثون احتجاجًا) والمحامين (24 أربعة وعشرون احتجاجًا). وأخيرًا جاء الموظفون العاملون في القطاع الحكومي في المرتبة الرابعة بعد الطلاب مسجلين نسبة 5% من إجمالي الاحتجاجات، أي 75 خمسة وسبعون احتجاجًا.

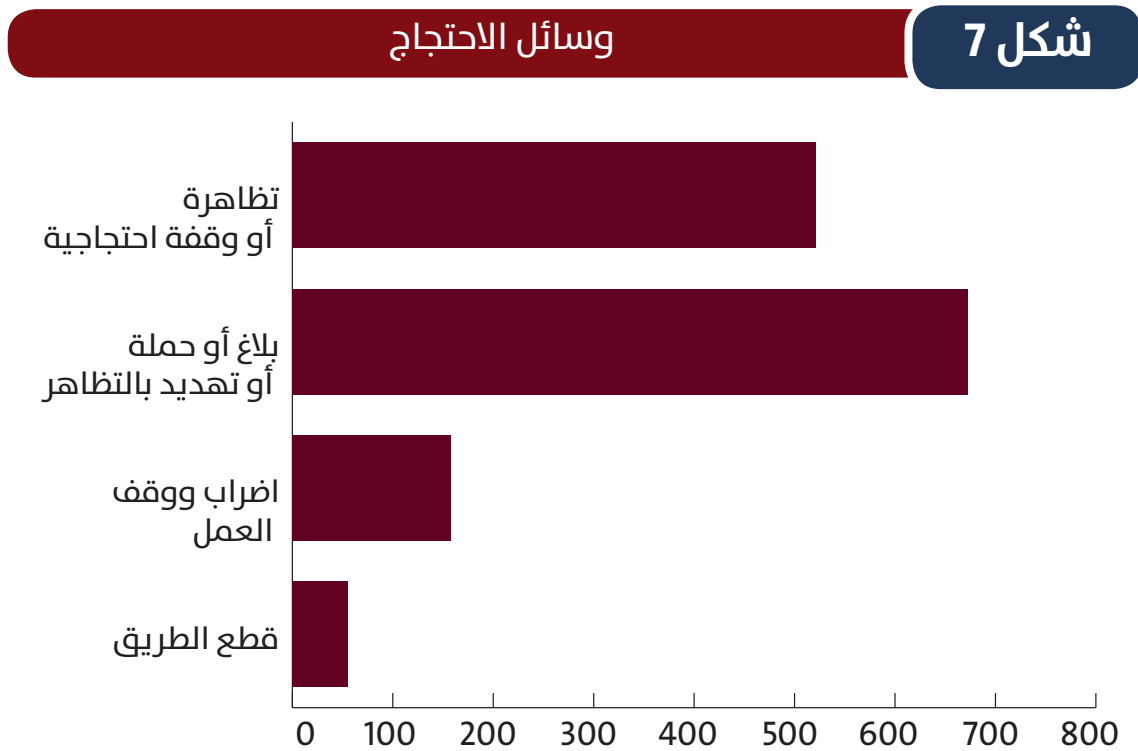
الفئات المحتجة

شكل 6



وسائل الاحتجاج:

تنوعت وسائل الاحتجاج خاصة حسب نوع الاحتجاج، فجاءت البلاغات والحملات في المرتبة الأولى، خاصة في الاحتجاجات الاجتماعية، بعدد 673 ستمائة وثلاث وسبعين حالة احتجاج. فيما جاءت الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات في المرتبة الثانية بمعدل 521 خمسمائة وواحد وعشرين تظاهرة ووقفة احتجاجية في 2017. أما الاضراب ووقف العمل، فجاءت في المرتبة الثالثة، خاصة بين الاحتجاجات العمالية، التي شهدت 133 مائة وثلاثاً وثلاثين حالة إضراب عن العمل، من بين إجمالي 158 مائة وثمان وخمسين حالة إضراب، شهد باقيها قطاع الاحتجاجات الاقتصادية. وأخيراً، استمرت وسيلة قطع الطرق خاصة بين الاحتجاجات الاجتماعية للأهالي، حيث حدثت نحو 55 خمس وخمسين حالة قطع طريق، من بينهم 35 خمس وثلاثون حالة احتجاج اجتماعية، و 19 تسع عشرة حالة احتجاج اقتصادي، خاصة من قبل السائقين والمزارعين.



أسباب الاحتجاجات في 2017:

اختلفت أسباب ومطالب الاحتجاجات في عام 2017، ولكن ظهرت بعض الأنماط التي تعبر عن مطالب شعبية واسعة بين جموع المواطنين، وكان على رأسها الحق في البنية التحتية والخدمات، وخاصة المياه والصرف الصحي والطاقة والطرق، فقد احتلت مجموعة المطالب تلك النصيب الأكبر من الاحتجاجات في عام 2017 بنحو 434 أربعمائة وأربعة وثلاثين احتجاجًا، أي ما يزيد عن 28% من إجمالي الاحتجاجات. فيما مثلت مطالب العمال المختلفة، التي اشتملت على الحق في التعويضات المالية والأجور والحوافز والأجازات والحق في التنظيم حوالي ربع الاحتجاجات في 2017 بنسبة 24%، بنحو 365 ثلاثمائة وخمسة وستين احتجاجًا. وجاء الحق في التعليم على رأس الاحتجاجات الاجتماعية بعد الحق في البنية التحتية والخدمات العامة، والذي مثل أكثر من 10% من الاحتجاجات، وكانت هناك نسبة مرتفعة من الطلاب والأهالي والمدرسين المحتجين من أجل جودة التعليم وعدم الحرمان من الالتحاق بالمدارس وغيرها من المطالب التي تخص التعليم في كافة مراحله، وخصوصًا قبل الجامعية. وأخيرًا جاءت الاحتجاجات المطالبة بالحق في الصحة والوصول للخدمات الصحية بنسبة 5% (78 ثمانية وسبعون احتجاجًا)، والاحتجاجات المطالبة بالسكن الملائم والمنددة بالإزالات والتعدي على الحق في السكن الآمن بنسبة 4.3% من الاحتجاجات بنحو 65 خمسة وستين احتجاجًا. أما عن الاحتجاجات من كافة القطاعات المطالبة بالتعويض والعدالة الإدارية فبنسبة 4% بنحو 59 تسعة وخمسين احتجاجًا. وأخيرًا، ظلت احتجاجات الخريجين والعاملين بالقطاع غير الرسمي وبالعمالة غير المثبتة مستمرة لضمان الحق في العمل، ووصلت لحوالي 137 مائة وسبعة وثلاثين احتجاجًا بنسبة تتعدى الـ 9%.

اسباب الاحتجاجات

شكل 8

